الكويت أكدت وقوفها إلى جانب السعودية وتأييدها لجميع الإجراءات التي تتخذها

نواب : نقف مع المملكة في قراراتها .. وأمنها من أمن الخليج

أكدت دولة الكويت أمس وقوفها الى جانب المملكة العربية السعودية وتاييدها لكافة الاجراءات التي تتخذها معربة عن ادانتها لاقتحام السفارة السعودية في طهران.

ونقلت الخارجية الكويتية في بيان عن مصدر مسؤول القول إن دولة الكويت "تقف الى جانب المملكة العربية السعودية الشقيقة وتاييدها لكافة الاجراءات التي تتخذها للحفاظ على امنها واستقرارها".

وأعرب المصدر عن "ادانة واستنكار دولة الكويت الشديدين للاعتداء الذي قامت به جموع من المتظاهرين ضد سفارة المملكة العربية السعودية الشقيقة بطهران وقنصليتها في مشهد والتي ادت الى اقتحام مبنى السفارة واضرام النيران فيها".

وحمل المصدر السلطات الايرانية مسؤولية الوفاء بالتزاماتها لحماية مقر السفارة السعودية وسلامة موظفيها واصفا هذه الاعتداءات بانها "تعد انتهاكا صارخا لاتفاقية فيينا الخاصة بالتزام الدول بحمايه وصون البعثات الدبلوماسية وضمان سلامه طاقمها".

ودعا السلطات الايرانية الى الالتزام بكافة القواعد والاعراف الدولية التي تنص على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

ويأتي بيان الخارجية الكويتية في إطار موقف خليجي وعربي أعربت عنه أيضا دولة الإمارات التي استدعت السفير الايراني محمد رضا قياض لديها لتسلميه مذكرة احتجاج خطية "على خلفية التدخل الايراني في الشأن السيادي للمملكة العربية السعودية".

وقال بيان رسمي نقلته وكالة الانباء الاماراتية ان مذكرة التي قدمتها وزارة الخارجية الاماراتية تضمنت ايضا الاحتجاج على "الاعتداءات التي وقعت على مقار البعثات الدبلوماسية السعودية في طهران ومدينة مشهد وما يمثله ذلك من انتهاك للمواثيق والأعراف الدولية".

وكانت الإمارات أعلنت تأييدها الكامل ووقوفها "الراسخ والمبدئي" مع المملكة العربية السعودية فيما تتخذه من اجراءات رادعة "لمواجهة الارهاب والتطرف".

وجدد أعضاء مجلس الامة الكويتي ادانتهم للاعمال الاجرامية التي قام بها مجموعة من الغوغائية باحراق القنصليه السعوديه في مدينة مشهد الايرانيه على خلفية تنفيذ المملكة قرارات الاعدام شملت ٤٧ ارهابيا من اصحاب الفكر التكفيري والارهابي واكد النواب وقوف الكويت صفا وحدا مع السعودية في قراراتها التي تقوم بها حماية لامنها وسيادتها ورفضهم الكامل لمبدأ التدخل في سياسة الدول الداخلية

فمن جانبه ادان نائب رئيس مجلس الامة مبارك الخرينج الاعمال التخريبيه التي قام بها الغوغاء باحراق القنصليه السعوديه في مدينة مشهد الايرانيه ومستنكرا ومدينا المظاهرات امام السفاره السعوديه في طهران من قبل من تحركهم الاجهزه المختصه في ايران.

وأعرب الخرينج عن استنكاره ورفضه للتصريحات الاستفزازيه وغير المسئوله الصادره من المسئولين الايرانيين والعراقيين تجاه المملكه العربيه السعوديه وتهديد استقرارها وأمنها الوطني على خلفيه اعدام مواطن سعودي حكم القضاء عليه بالاعدام نتيجة الاعمال الذي قام بها تجاه وطنه وشعبه وقد اخذ القضاء كافه الاجراءات والدرجات في التقاضي معربا عن عدم قبوله واسفه لهذه التصريحات الصادره من المسئولين الايرانيين والعراقيين تجاه المملكه العربيه السعوديه معتبرا ذلك تدخلا سافرا ومرفوضا بالشئون الداخليه للمملكه.

واعرب الخرينج عن استغرابه لهذه التصريحات المسيئه للمملكه والتي لاتخدم استقرار المنطقه ولا تحترم حسن الجوار بين البلدان الخليجيه وايران والعراق بل تعمد الى اتساع نطاق الخلافات وتؤزم العلاقات بين البلدان.

معربا عن امله في ان يعود الساسه في ايران والعراق الى رشدهم في التعامل مع قضايا المنطقه متخذين من مبدا عدم التدخل في الشئون الداخليه اساسا للتعامل بين البلدان والشعوب.

ومن جانبه استغرب النائب حمد الهرشاني اصرار بعض النواب الكويتيين على التدخل في الشأن الداخلي السعودي بدافع مذهبي مطالبا اياهم بالدفاع عن أمن الخليج وعدم الانسياق خلف إرهابيي ايران الذين يريدون تخريب استقرار الخليج وأمنه .

وقال الهرشاني في تصريح صحافي أن السعودية قامت بإعدام مجرمين لحماية أمن المملكة الذي يعتبر جزءا من أمن الخليج لافتا إلى أن أكثر من ٩٠ في المئة من المعدومين ينتمون إلى المذهب السني والمملكة لا تفرق بين المذاهب وانما تتعامل مع الجرم المرتكب .

ورأى الهرشاني انه امر خطير دفاع نواب كويتيين عن ارهابيي ايران الذين يسعون إلى تقويض الأمن في دول الخليج العربي والحري بهؤلاء النواب أن يدافعوا عن أمن بلدانهم وأن أي اعتداء على دولة خليجية يعتبر اعتداء على جميع دول مجلس التعاون الخليجي والسعودية هي عمقنا الاستراتيجي وعموما نحن في الكويت عانينا من إرهابيي ايران ولعل خلية العبدلي مثال صارخ على أطماع ايران في المنطقة .

وشدد الهرشاني على ضرورة مكافحة الإرهاب وعدم التهاون معه لأن المتربصين بأمننا يتحينون الفرص للانقضاض علينا ولكن وحدتنا وتلاحمنا ووقوفنا صفا واحدا سيرد كيدهم في نحورهم ويقي الخليج العربي من شرورهم .

وثمن الهرشاني موقف المملكة العربية السعودية واتخاذها خطوات حازمة ضد الإرهاب مؤكدا أن الدين الإسلامي ينبذ الفتن وترويع الآمنين وقتل الأبرياء والشعب الكويتي بأسره يقف مع المملكة والشعب السعودي ومع خادم الحرمين ملك الحزم وأن الأصوات النشاز التي خرجت تمثل نفسها فقط

وأكد النائب طلال الجلال أن إعلان وزارة الداخلية السعودية تنفيذ أحكام القصاص في 47 شخصا ارهابيا صفعة في وجه الارهاب والفكر المتطرف

مثمنا الدور العظيم الذي تقوم به الشقيقة الكبرى المملكة العربية السعودية بقيادة الملك سلمان بن عبدالعزيز حفظه الله في محاربة الإرهاب والفكر المتطرف.

وقال الجلال ان الكويت تدعم المملكة العربية السعودية في جميع القرارات التي تتخذها والتي تصب في صالح تحقيق امنها وامن المنطقة بشكل عام مشددا على ان المملكة بالنسبة للشعب الكويتي خط احمر.

واضاف الجلال ان السعودية ضربت اروع امثلة الوحدة الوطنية في تنفيذ قرارات الاعدام التي شملت ٤٧ ارهابيا من اصحاب الفكر التكفيري والارهابي من مختلف التوجهات ممن يريدون زعزعة امن المملكة واستقرارها.

مشددا على ان المملكة العربية السعودية دولة ذات سيادة تامة ومن حقها الكامل الحق ممارسة سيادتها وسلطاتها على مواطنيها وعلى الخارجين عن القانون الساعين لتقويض أركان الدولة والداعين الى الفوضى والقتل والتكفير. وأدان النائب ماضي العايد الهاجري الاعتداء على السفارة السعودية في طهران والقنصلية السعودية في مشهد

مؤكدا أن ذلك عمل إجرامي عدواني صادر عن إيران ضمن سياستها التحريضية والتخريبية في ردة فعل مستنكرة تجاه الأحكام الشرعية التي نفذتها المملكة العربية السعودية ضد أشخاص إرهابيين من أجل حماية أراضيها من الإرهاب والقتل والتدمير ومرتكبيه مبينا أن دفاع إيران عن هؤلاء الإرهابيين يؤكد أنها شريكة لهم في جرائمهم.

وقال الهاجري في تصريح صحافي إن قيام إيرانيين بحرق السفارة والقنصلية في ظل صمت السلطات الإيرانية مخالف لكل الأعراف الدبلوماسية والقانونية

مؤكدا أن هذا خير دليل على أن النظام الإيراني راض عن هذه الأفعال الغوغائية ودليل آخر على أن ذلك ديدن إيران في التخريب والقتل وزرع الفتنة بين أبناء الشعب الواحد كما أنها داعمة وراعية للإرهاب وتصدره إلى دول المنطقة من أجل أجندات خبيثة وهي وراء كل ما يحدث في المنطقة من زعزعة لأمن واستقرار دولها وتجاهلت أن السفارة الايرانية في الرياض والقنصلية الإيرانية في جدة تحت حراسة الأمن السعودي.

وشدد الهاجري على ضرورة أن تحترم إيران والسلطات سيادة الدول على أراضيها واحترام قضائها والذي تاكد أن هؤلاء الأشخاص حاولوا الإضرار بأمن واستقرار المملكة

مستنكرا في الوقت نفسه التصريحات غير المسؤولة التي تنتقد وتهدد المملكة العربية السعودية بعد هذا الحكم الذي يساهم في الحد من العمليات الإرهابية في المنطقة ككل

ومؤكدا في الوقت نفسه أن أمن دول الخليج كافة خط أحمر لا يمكن الاقتراب إليه من إيران ولا غير إيران.

اداء غيابية شديدة لحادث حرق القنصلية السعودية في مدينة شهد الإيرانية

مبارك الخرينج

حمد الهرشاني

طلال الجلال

ماضي الهاجري

- الخرينج : اتمنى أن يعود الساسة في إيران والعراق إلى رشدهم في التعامل مع قضايا المنطقة
- التصريحات المسيئة للمملكة لاتخدم استقرار المنطقة ولا تحترم حسن الجوار بين البلدان الخليجية
- علينا مكافحة الإرهاب وعدم التهاون معه فالمتربصون بأمننا يتحينون الفرص للانقضاض علينا
- الهرشاني : استغرب إصرار بعض النواب الكويتيين على التدخل في الشأن الداخلي السعودي

- الرياض قامت بإعدام مجرمين لحماية أمن المملكة الذي يعتبر جزءاً من أمن الخليج
- أكثر من 90 % من المعدومين ينتمون إلى المذهب السني والمملكة لا تفرق بين المذاهب
- الجلال: إعلان الداخلية السعودية إعدام 47 إرهابياً صفعة في وجه التطرف
- المملكة دولة ذات سيادة تامة ومن حقها الكامل ممارسة سيادتها وسلطاتها على مواطنيها
- ماضي الهاجري: دفاع إيران عن هؤلاء الإرهابيين يؤكد أنها شريكة لهم في جرائمهم

يرى أن المواطن لم يستفد بالأصل من الارتفاعات الماضية

الكندري : سياسة رفع الأسعار غريبة جداً في ظل وفرة مالية بميزانيات سابقة

واصل النواب تصريحاتهم الرافضة تماما لسياسة رفع الاسعار وألغاء الدعوم التي تسعى الحكومة الى تطبيقها للتغلب على أزمة انخفاض اسعار النفط

فمن جانبة اكد النائب فيصل الكندري ان سياسة رفع الاسعار التي تسوق لها وزارة المالية غريبة جدا في ظل وفرة مالية حقيقية تضخمت منها ميزانية الدولة في فترات سابقة كان فيها سعر البرميل اكثر من 100 دولار مشيرا الى ان وصول سعر البرميل حاليا الى 30 دولار لاينبغي فيه ان يعوضه المواطن في الوقت الذي لم يستفد بالاصل من الارتفاع السابق.

وتساءل الكندري في تصريح صحفي " الا تتنافى توجهات الحكومة مع خطاب صاحب السمو أمير البلاد في الجلسة الافتتاحية حين دعا الحكومة الى التقشف مع عدم المساس بالمواطن ..؟ فبماذا تبرر الحكومة اليوم خطواتها لرفع الدعم مؤكدا ان الأولى بزيادة الاسعار هي الشركات والمؤسسات والمصانع الكبرى ومركباتها مع احكام الرقابة على اسعارهم وعدم مساس المواطن

وبين ان وزارة المالية يجب ان تنظر بعين الاعتبار للمواطن والمستهلك المحلي ولا تتغافل الزيادة على كبار المستهلكين مطالبا في الوقت ذاته بنشر الدراسات التي استندت إليها المالية في التفكير برفع الاسعار وهل كان من بين معدي الدراسة مختصون كويتيون وشركات استشارية ليس لها مصالح مباشرة مع بعض التجار او محسوبين على الحكومة!

وجدد الكندري رفضه المساس بدخل المواطن قائلا " قبل سنوات رفعت الحكومة اسعار البنزين وعندما ارتفع سعر البرميل لم تخفض سعر البنزين مجددا لذلك فانه من غير المعقول ان يرتفع السعر على المستهلك دون ضمانات بعودته الى اسعاره السابقة مجددا"

وتساءل الكندري هل في حال نزول اسعار النفط هل ستقوم الحكومة برفع سعر البنزين تحت نفس الذريعة

كما طالب الكندري ضرورة النظر في الدعومات الممنوحة لبعض الشركات او المستفيدين في كافة الأمور التجارية قبل النظر الى جيب المواطن البسيط في ظل غلاء الاسعار ووقوف وزارة التجارة موقف المتفرج بعدم تفعيلها الرقابة الفعلية على الاسعار.

كما جدد مطالبته بضرورة اخضاع اي زيادة مالية على السلع والمنتجات والدعومات الحكومية الى القانون والرجوع للمجلس كونه ممثلا للشعب .

وتساءل الكندري " هل بمقدور الحكومة الوقوف في صف المواطن البسيط في حال رفع اسعار البنزين او مشتقات البترول لاسيما وان تجربة وزارة التجارة وحماية المستهلك فشلت في اكثر من مناسبة

مشيراً الى ان الزيادة ستعود على المواطن بالضرر مرتين الاولى لمسه بصورة مباشرة في دخله عبر الصرف على استخدامه لمشتقات البترول والاخرى عبر رفع الشركات والمؤسسات لسلعهم بحجة زيادة العبء المالي عليهم نتيجة رفع اسعار البنزين.

واستشهد الكندري برفع اسعار الديزل في الوقت السابق ورفع الاسعار على المواطن دون ان تحرك الحكومة ساكنا في رقابتها وعندما انخفض سعر الديزل بقيت الاسعار التي رفعها بعض التجار على وضعها ولم يقوموا بالتخفيض في ظل استمرار سُبات وزارة التجارة التي آخر همها حماية المستهلك

وذكر الكندري ان وزير النفط والمالية انس الصالح وعبر دراسة مستشارية طالبوا برفع بعض الدعومات بذريعة تقنين الهدر في الوقت الذي أقر الصالح مكافآت مليونية لقيادات نفطية مطالبا المسؤولين بإحترام عقول المواطنين وعدم استفزازهم

وعلى صعيد متصل اكدالنائب عبدالله المعيوف استياءه من نيه الحكومه زيادة اسعار البنزين على المواطن الكويتي في ظل تسيب وتخبط واضح منها في مراقبه الفساد المالي والاداري في مرافق الدوله كافه في حين المواطن الكويتي يعاني من تدني الراتب وارتفاع اسعار السلع الاستهلاكيه وايجارات السكن وقال المعيوف ان الحكومة عاجزه عن ايجاد بديل للنفط وغالبيه الوزراء ليس لديهم اي رؤيه لحل المشاكل المرتبطه بوزاراتهم وتفرغوا لتعيين المحسوبين عليهم وتسهيل مناقصاتهم

وشدد المعيوف ان مساس دخل المواطن خط احمر ولن نسمح باستغلال المواطن لتصليح فشل واخفاق الحكومه في ادارة البلد

وحذر المعيوف الحكومه من المضي بسياسه فرض الامر الواقع على المواطن في التخطيط لرفع اسعار اخرى على المواطن الذي يتطلع الى ممثليه ونوابه في المجلس لايقاف جشع الحكومه في استنزاف مدخول المواطن البسيط وطالب المعيوف الحكومه بالاستقاله وترك المجال لغيرهم لحل مشاكل البلد المتفاقمه بسبب قصر نظر كثير من الوزراء وسطحيه تفكيرهم وتفرغ البعض منهم لتعيين مفاتيحه الانتخابيه لضمان عودته في الانتخابات القادمه.

عبدالله المعيوف

فيصل الكندري

- على الحكومة أن تتحمل المسؤولية السياسية في حال استمرارها برفع الدعم عن المواطنين
- الأولى بزيادة الأسعار هي الشركات والمؤسسات والمصانع الكبرى ومركباتها
- أطالب بنشر الدراسات التي استندت إليها المالية في التفكير برفع الأسعار
- ضرورة النظر في الدعومات الممنوحة لبعض الشركات أو المستفيدين في كل الأمور التجارية
- المعيوف : الحكومة عاجزة عن ايجاد بديل للنفط وغالبية الوزراء ليست لديهم اي رؤيه